

المؤتمر الدولي الثاني
لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالأسادات

ورقة بحثية بعنوان

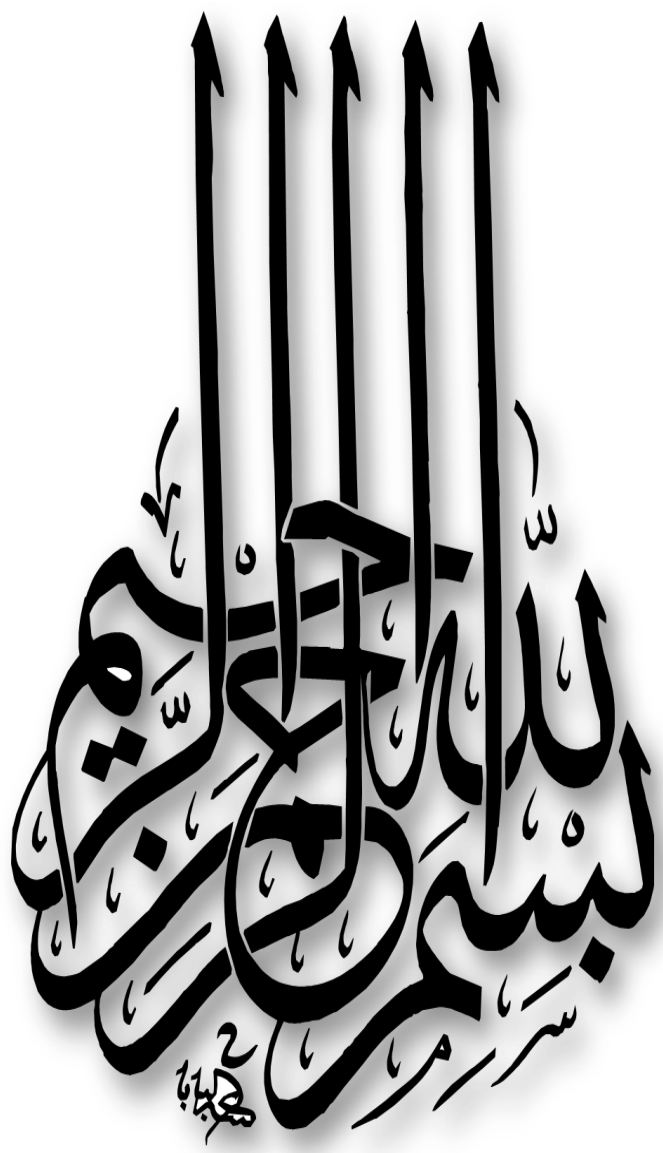
الدراسات البيئية وأثرها في البحث العلمي الحديث الشريف وعلومه نموذجاً دراسة تطبيقية

إعداد

أ.د. عمر محمد الفرماوي

الأستاذ الحديث وعلومه كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين

للعام الجامعي: ٢٠٢٤/٢٠٢٥ م



الدراسات البيئية وأثرها في البحث العلمي الحديث الشريف وعلومه نموذجاً (دراسة تطبيقية)

أ.د. عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

الأستاذ في تخصص الحديث في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين بالجامعة
البريد الإلكتروني: alfrmawi@azhar.edu.eg

ملخص البحث

إن الدراسات البيئية من الأمور المهمة التي يجب أن يستعين بها الباحث في كتاباته؛ لتقريب علوم التخصص للناس، طالما أن موضوع البحث يستحق ذلك، ويحتمله، وهو ما أسميه بالحقل المعرفي للمسألة المراد بحثها، وهو ما يجب أن يتمتع به الباحث وبملكه؛ كي يساهم في خدمة فنه، الذي يود أن ترسخ قدمه فيه. وهذا الحقل المعرفي عبارة عن مجموعة من المعارف تتكاتف؛ لبيان وتذليل التخصص المراد توضيحه؛ ليسهل فهمه، والاستفادة منه، وتقريبه للناس. وإذا كان الأمر كذلك فإن الدراسة البيئية المرادة ببيانها هنا هي: عملية دمج لتخصصين أو أكثر، لتوضيح وتقريب مسألة ما، يصعب على تخصص واحد -في هذه المسألة- بيانها، والاستفادة الكاملة منها.

وحتى تكون الدراسة البيئية ذات فائدة لا بد أن يتولد لدى الباحث شعور يوضح له: ما المناسب من العلوم التي يجب أن يستعين بها في المسألة محل البحث. إن عدم وجود هذه الحاسة العلمية البحثية لدى الباحث تجعله يبحث في المكان الخطأ الذي بالضرورة سيؤدي للنتيجة الخطأ، فيحاول التوفيق والتبرير لما فهمه، وقد أخطأ في الفهم، كحديث: (لا تضرب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته)، فتجده يظن أن الحديث من باب الصفات، والأمر ليس كذلك، إذ الضمير مرده للرجل الذي تم ضربه، وقد نهى النبي الضارب أن يصفع المضروب على وجهه، لأن الله تعالى خلق آدم على صورة المضروب، وكحديث شرب بول البعير، فيظن من لم يحسن صناعة هذا الفن أن الحديث له علاقة بعلوم الصيدلة، والأمر ليس كذلك. فالحديث

ليس فيه أمر للناس بشرب بول البعير أصلاً. أو تجد الباحث لديه الحاسة العلمية البحثية المطلوبة، فيستعين بالعلم المطلوب تماماً لتوضيح المسألة، لكنه يغلبه، وعند النظر في المحصلة النهائية للبحث، تجد أن الصنعة الأصلية للباحث قد غابت، أو خفتت أمام العلم المستعان به لتوضيح المسألة محل البحث. وكثيراً ما رأيتُ بحوثاً استعان أصحابها بأصحاب الفقه أو الأصول فغلبه ذلك، حتى إنك تظن أن هذا المتخصص في الحديث قد غير تخصصه للفقه أو للأصول، أو غيرهما مما استعان به في كتابته.

الكلمات المفتاحية: [الدراسات/ البينية / الحقل/ المعرفي / الحديث / علوم

الحديث]

Interdisciplinary studies and their impact on scientific research (the Noble Hadith and its sciences as an example) (an applied study)

Name: Omar Mohamed Abdel Moneim Al-Frmawi

Professor of Hadith at the Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah in Mansoura.

Member of the Permanent Scientific Committee for the Promotion of Professors and Assistant Professors at the University.

Email: alfrmawi@azhar.edu.eg

Abstract:

Interdisciplinary studies are among the important matters that the researcher must use in his writings. To bring the specialized sciences closer to people, as long as the subject of the research deserves it and can bear it, which is what I call the cognitive field of the issue to be researched, and it is what the researcher must enjoy and possess; In order to contribute to the service of his art, in which he would like to establish himself

This field of knowledge is a group of knowledge that comes together. To clarify and highlight the specialization to be clarified; To make it easy to understand, benefit from, and bring it closer to people.

If this is the case, then the interdisciplinary study intended to be explained here is: a process of merging two or more specializations, to clarify and bring together an issue, which is difficult for one specialty - in this issue - to explain and take full advantage of.

In order for the clear study to be useful, the researcher must have a feeling that makes it clear to him: what is the appropriate science that he should use in the issue under research.

The absence of this scientific research sense in the researcher leads them to search in the wrong place, which will inevitably result in the wrong conclusion. They then try to reconcile and justify their misunderstanding, as in the hadith: "Do not strike the face, for Allah created Adam in His image." They mistakenly think that the hadith is about attributes, but it is not. The pronoun refers to the man who was struck, and the Prophet forbade the striker from slapping the struck on the face because Allah created Adam in the image of the struck. Similarly, in the hadith about drinking camel urine, those who do not master this field mistakenly think that the

hadith is related to pharmacology, but it is not. The hadith does not instruct people to drink camel urine at all.

Or you find that the researcher has the required scientific research sense, so they rely on the necessary science to clarify the issue, but it overwhelms them. When looking at the final outcome of the research, you find that the original craftsmanship of the researcher has disappeared or diminished in the face of the science used to clarify the issue under investigation.

And I have often seen research where the authors relied on the scholars of jurisprudence or principles, to the extent that you might think this specialist in hadith has changed his specialization to jurisprudence or principles, or other fields he relied on in his writing.

Keywords: interdisciplinary studies - field - cognitive - modern - hadith - hadith sciences

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد.

تعد الدراسات البيئية من الأمور المهمة التي يجب أن يستعين بها المتخصص في كتاباته للاستفادة منه وتقريب علوم التخصص للناس، طالما أن موضوع البحث يستحق ذلك، وأنها تعني بشكل أو بآخر الحقل المعرفي الذي يجب أن يختلط بلحم الباحث ودمه قبل الخوض في مسألة ما، وقبل تحريرها وإبداء القول فيها.

وقد أردت أن أتقدم بهذه الورقة البحثية لمؤتمر (البحث العلمي في الدراسات الإسلامية والعربية بين مشكلات الواقع وآفاق التطوير) بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة السادات جامعة الأزهر، أرجو من الله تعالى أن يتقبلها مني إنه سميع قريب.

أهمية موضوع البحث:

تتبع أهمية البحث في أنه يهتم بالدراسات البيئية وكيفية تطويعها في البحث العلمي المتعلق بالحديث وعلومه للاستفادة منه، وتقريبه للناس، بأسلوب سهل ميسور.

حدود البحث: القيام بدراسة تطبيقية لاستخدام الدراسة البيئية في بيان ثلاثة

نصوص من السنة ومسألة واحدة من علوم الحديث

أسئلة البحث:

هل يوجد تأصيل للدراسات البيئية عند المتقدمين؟

هل من الممكن الاستعانة بمصادر أخرى لتقريب الحديث وعلومه للناس؟

هل توجد سلبيات للدراسات البيئية؟

الدراسات السابقة:

لم أقف حسب علمي أن هناك من كتب في الدراسات البيئية في تخصص الحديث وعلومه.

المنهج المتبع:

اتبعت المنهج الاستقرائي، والتحليلي.

خطة البحث:

خطة البحث. يشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مطالب، وخاتمة، وتوصيات: في المقدمة تعرضت لأهمية الموضوع وحدوده ومنهجه والدراسات السابقة، وفي التمهيد بينت معنى الدراسات البينية، وتأصيلها، وتعريفها، وفائدتها، ومميزاتها، وعيوبها، **والمطلب الأول بعنوان:** دراسة بينية تطبيقية لحديث الجارية، ويشتمل على نقطتين: الأولى: استعمال اللغة في بيان معنى الأينية، الثانية: أقوال المحدثين وغيرهم في توجيه حديث الباب، وما مثله من أحاديث الصفات لتقريب المعنى للناس. **والمطلب الثاني بعنوان:** دراسة بينية تطبيقية لحديث الأمر بالشرب من ألبان وأبوال الإبل. **والمطلب الثالث بعنوان:** دراسة بينية تطبيقية لتقرير ما يُعرف: بالتعديل الفعلي لدى النقاد، ودور الأصوليين في تقرير هذه المسألة، وذلك من خلال كتب وتطبيقات الأصوليين والمحدثين في باب الجرح والتعديل. ويشتمل على أربعة نقاط: الأولى: صور التعديل الضمني، الثانية: التعديل الفعلي في كلام الأصوليين الثالثة: التعديل الفعلي في كلام المحدثين، الرابعة: الوقوف على التعديل الفعلي عند الترمذي واعتماد ابن حجر له. وفي النهاية ذكرت أهم النتائج والتوصيات

منية سندوب - المنصورة - الجمعة: ٢٠٢٥/١/٣١م - ١٤٤٦/٨/١هـ

التمهيد

الدراسات البيئية: [معناها، فائدتها، مميزاتها، عيوبها]

معنى الدراسات البيئية

هذا المصطلح يدل من أول وهلة على أنه مصطلح مستحدث، وهو وإن كان كذلك، إلا أن أئمتنا من سلفنا الصالح قد مارسه، وحث عليه، فعند التأمل وجدت أن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ت ٢٠٤هـ عند تحدثه عن ما يكون شخصية الباحث، تعرض إلى أنه لا بد أن تكون شخصية الباحث ابتداءً مبينة على لسان العرب قدر وسعه، فقال: (فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده في أداء فرضه)^(١).

قلت: ويمكن حمل قوله: (أداء فرضه) يشمل ما يتعلق بالعبادات، وما فرضه الباحث على نفسه من تخصص معين من علوم الشريعة، وغيرها. وقال أبو عبد الله الحلي ت ٤٠٣هـ: (وينبغي لمن أراد طلب العلم، ولم يكن من أهل لسان العرب، أن يتعلم اللسان أولاً، ويتدرب فيه، ثم يطلب علم القرآن، فلن تتضح له معاني القرآن إلا بالآثار والسنن، ولا الآثار إلا بأخبار الصحابة، ولا أخبار الصحابة إلا بما جاء عن التابعين).^(٢)

وقال الزركشي ت ٧٩٤هـ نقلاً عن الماوردي ت ٤٥٠هـ: ومعرفة لسانه فرض على كل مسلم من مجتهد وغيره، قال: وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى: على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما يبلغه جهده في أداء فرضه وقال: **قال في القواطع:** (معرفة لسان العرب فرض على العموم في جميع المكلفين، إلا أنه في حق المجتهد على العموم في إشرافه على العلم بألفاظه ومعانيه، أما في حق غيره

(١) الرسالة ص ٤٨

(٢) المنهاج في شعب الإيمان ٢ / ١٨٩ الحسين بن الحسن الجرجاني لأبي عبد الله الحلي

من الأمة ففرض فيما ورد التعبد به في الصلاة من القراءة والأذكار، لأنه لا يجوز بغير العربية^(١).

وكان الإمام النووي رحمه الله تعالى ت ٦٧٦ هـ قد تحدث على المكونات والمؤهلات التي يجب أن تكون مختلطة بلحم الباحث ودمه قبل الشروع في تعلم العلوم الشرعية، وذلك في كتابه المجموع شرح المذهب، فقال: (وينبغي أن يبدأ من دروسه على المشايخ، وفي الحفظ والتكرار والمطالعة بالأهم فالأهم، وأول ما يبتدئ به حفظ القرآن العزيز، فهو أهم العلوم، وكان السلف لا يعلمون الحديث، والفقه، إلا لمن حفظ القرآن، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بالحديث والفقه وغيرهما، اشتغالا يؤدي إلى نسيان شيء منه، أو تعريضه للنسيان.

قال: وبعد حفظ القرآن يحفظ من كل فن مختصراً ويبدأ بالأهم، ومن أهمها الفقه والنحو، ثم الحديث والأصول، ثم الباقي على ما تيسر^(٢).

إن ما سبق من الممكن التعبير عنه بالحقل المعرفي الذي يجب أن يتمتع به الباحث ويملكه؛ كي يساهم في خدمة الفن المطلوب الذي يود أن ترسخ قدمه فيه، وهذا الحقل المعرفي من الممكن بيانه بأنه: عبارة عن مجموعة من المعارف تتكاتف؛ لبيان وتذليل الفن المراد توضيحه؛ ليسهل فهمه، وتقريبه، والاستفادة منه. وعليه فمن الممكن تعريف الدراسات البينية، بأنها عملية دمج لتخصصين أو أكثر، لتوضيح وتقريب مسألة ما، يصعب على تخصص واحد في هذه المسألة بيانها، والاستفادة الكاملة منها.

فائدة الدراسة البينية: تسهيل الفن، والاستفادة القصوى منه، وتقريبه للناس، فإن كانت الدراسة البينية متعلقة بالحديث وعلومه، فتكون وسيلة من وسائل فهم السنة النبوية وعلومها وتقريبها للناس. وهكذا بقية العلوم.

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٨ / ٢٣٤، قواطع الأدلة في الأصول ٢ / ٣٠٤ والقواطع

هي: لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني ت ٤٨٩ هـ

(٢) المجموع شرح المذهب ١ / ٣٨ ط المنيرية

إن الباحث الذي يود أن يستفيد من الدراسة البيئية في الحديث النبوي الشريف وعلومه يجب أن يكون ملماً بالفرع الآخر من العلم الذي يود الاستفادة منه؛ لتذليل وتقريب مسائل تخصصه.

فمثلاً لا يمكن لباحث أن يتعرض لمسألة في مختلف الحديث ويريد تحريرها كما يجب، إلا أن يكون ما يعرفه من علم الأصول مما يتعلق بالمسألة محل البحث أكثر مما لا يعرفه. وإذا تعرض لمسألة فقهية في مقرر الحديث التحليلي كذلك.

إلا أنه يجب عليه أن ينتبه إلى أن يكون تحصيله لقضايا المسألة محل البحث من مذاهب المحدثين الفقهاء يعينه بالقدر الكافي على تحريرها، وهذا ما يجب أن ينتبه إليه الباحث في الدراسات البيئية المتعلقة بالمسائل الفقهية في تخصص الحديث وعلومه.

كما يجب أن ينتبه أيضاً إلى أن يكون بيانه في المسألة مستمد من كلام المحدثين الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، ولا يجعل جل اهتمامه بحشد أقوال الفقهاء من كتب الفقه، فتقلب الدراسة، ويغلب عليها الطابع الفقهي، فتخرج من كنهها حديثية إلى فقهية، أو أصولية، أو لغوية أو غير ذلك.

فمثلاً مسائل الحديث التحليلي والتي تكون حسب الأبواب المتناولة من العبادات، يجب أن يكون تناولها من خلال أقوال المحدثين الفقهاء.

فإن أراد الباحث أن يستعين بأقوال الأحناف في المسألة محل البحث فعليه بكتب المحدثين الأحناف كبدر الدين العيني في عمدة القاري، وإن أراد أن يستعين بأقوال المالكية فمن الممكن أن يرجع لكتبهم -وما أكثر شراح السنة النبوية من المالكية- كالمفهم للقرطبي وغيره، وإن أراد أن يستعين بأقوال الشافعية، فمن الممكن أن يرجع لشرح النووي على صحيح مسلم، أو فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني. أما الحنابلة فمن الممكن الرجوع للحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري له، أو جامع العلوم الحكم وغيرهما. فيستفيد من دراستهم البيئية عند تعرضهم لتلك المسائل في مصنفاتهم.

كما أنه يجب عليه أن لا تطغى المادة العلمية غير التخصصية على بحثه، فقد رأيتُ أن من كتب في مسألة حديثية تتعلق بالعبادات، وجدته استعان بمصنفات فقهية تعينه على إظهار فكرته، لكنني وجدت أن بحثه قد اصطبغ بالصبغة الفقهية بحيث إن المتأمل فيه يجد أنه للفقهاء أقرب منه للحديث.

وحتى تكون الدراسة البينة ذات فائدة، فعلى الباحث أن لا يبحث في العلم المساعد الخطأ، الذي بالضرورة سيؤدي للنتيجة الخطأ. فيحاول التوفيق والتبرير لما فهمه وقد أخطأ في الفهم، كحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم أخاه، فليجنب الوجه. فإن الله خلق آدم على صورته»^(١)، فتجد من يحاول تبرير النص، ينظر فيه من خلال مبحث الصفات من كتب العقيدة، ويضطر للي عنقه الحديث؛ لمحاولة فهمه، والاستعانة بما يبين ذلك الفهم الذي جانبه الصواب أصلاً، مع العلم أن النص الشريف لا يحتمل أي تأويل أو تبرير، إذ الضمير مرده للرجل الذي تم ضربه، وقد نهى النبي ﷺ الضارب أن يصفع المضروب على وجهه، لأن الله تعالى خلق آدم على صورة المضروب، قال ابن قتيبة: وزاد قوم في الحديث: إنه عليه السلام مر برجل يضرب وجه رجل آخر، فقال: «لا تضربه، فإن الله تعالى، خلق آدم عليه السلام على صورته»، أي صورة المضروب^(٢). قال الحافظ: واختلف في الضمير على من يعود؟ فالأكثر على أنه

(١) أخرجه البخاري كتاب العتق باب إذا ضرب العبد فليجنب الوجه ٣ / ١٥١ ح رقم ٢٥٥٩ عن محمد بن عبيد الله: حدثنا ابن وهب قال: حدثني مالك بن أنس قال: وأخبرني ابن فلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، - قال: وحدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن همام - ومسلم كتاب البر والصلة والآداب باب النهي عن ضرب الوجه ٤ / ٢٠١٧ ح رقم ٢٦١٢ عن نصر بن علي الجهضمي. حدثني أبي. حدثنا المثنى. ح وحدثني محمد بن حاتم. حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن أبي أيوب - ثلاثتهم (أبو سعيد المقبري وهمام وأيوب) عن أبي هريرة، واللفظ لمسلم.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٣١٩ ولم أقف على تخريج لهذه الزيادة.

يعود على المضروب لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها^(١).

وكحديث شرب بول البعير^(٢)، حيث اتجه المعاصرون الذين يحالون فهمه منزهيين السنة عن الفهم الظاهري للنص، لعلوم الصيدلة؛ لمحاولة الرد على وجود أجوبة لأسئلة لم تخطر على البال، والأمر لا علاقة له أصلاً بعلوم الصيدلة وغيرها، وإنما القوم ذات طبائع غليظة وأمزجة غير معتادة، يعيشون في القفار، ويتعاشون على الجيف، وبول البعير إن ندر لديهم الشراب والطعان، فلما انضموا لبيئة طيبة ما تعودوا عليها، فلما تناولوا ما تعودوا عليه صحوا، ورجعوا لطبيعتهم الخسيسة، فقاموا بقتل رعاة النبي ﷺ وسرقوا إبل الصدقة، فحدث لهم ما حدث. والحديث ليس فيه أمر للناس بشرب بول البعير أصلاً.

ويعد كتاب الرسالة للإمام الشافعي رحمه الله تعالى نموذجاً تطبيقياً للدراسات البيئية، حيث احتوى الكتاب على عدة علوم، أبرزها علم أصول الفقه، وعلم الفقه، ومن مسائل علوم الحديث: حجية خبر الواحد والحديث المرسل.

إيجابيات الدراسة البيئية:

- تذليل المسائل المراد تناولها وتقريبها للناس ورفع الأعذار عن من يريد أن يتلأأ في تناول العلم.
- إظهار براعة الباحث في اختيار التخصص المراد الاستعانة به في تذليل المسألة محل البحث.
- إظهار قوة الباحث في استعانة بالتخصص الآخر بالقدر المطلوب حتى لا يطغى التخصص الآخر على التخصص الأصلي.

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٨٣/٥.

(٢) سيأتي بيانه في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى بعد قليل ص ١٤.

سلبيات الدراسات البيئية :

- ضعف الباحثين في التخصص المراد الاستعانة به لتوضيح المسألة المطلوبة.
- عدم استطاعة الباحث اختيار وتمييز التخصص الذي يجب العمل عليه في الدراسة البيئية أو الحقل المعرفي.
- محاولة دمج تخصص غير مطلوب في فهم النص قد يؤدي إلى إظهار شبهة عليه، كنا في غنى عنها.
- استعانة الباحث بمراجع فرعية وعدم الرجوع للمصادر الأصلية، وتماهي الباحث في المراجع الثانوية في المسألة وطغيانها على التخصص الأصلي.
- طغيان التخصص الفرعي على الأصلي في بحث المسألة بحيث لا يظهر للقارئ ما التخصص الأصلي للموضوع محل المسألة.

المطلب الأول: دراسة بينية تطبيقية لحديث الجارية^(١)

قد تم الاستعانة بحقل معرفي متنوع يغلب عليه الطابع الحديثي لتقريب الحديث للناس قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح، وأبو بكر بن أبي شيبة، وتقاربا في لفظ الحديث، قالوا: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ^ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه! ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني لكني سكت.

فلما صلى رسول الله ^ﷺ فبأبي هو وأمي، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني، ولا ضربني، ولا شتمني. قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن»، أو كما قال رسول الله ^ﷺ.

قلت: يا رسول الله إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالاً يأتون الكهان، قال: «فلا تأتهم». قال: ومنا رجال يتطيرون، قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصدهم» - قال ابن الصباح: ^(٢) فلا يصدكنم - قال: قلت ومنا رجال يخطون، قال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك».

قال: وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد، والجوأنية، فاطلعت ذات يوم، فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لكنني صككتها صكة. فأتيت رسول الله ^ﷺ، فعظم ذلك علي، قلت: يا رسول الله

(١) قد استقدت في كتابة هذا المطلب من بحث لي كتبته في مختلف الحديث في العام ٢٠١٤م

(٢) هو محمد بن الصباح البزاز الدولابي أبو جعفر البغدادي شيخ مسلم في إسناد هذا الحديث

أفلا أعتقها؟ قال: «انتني بها»، فأنتيته بها، فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»^(١). وفي رواية عند أبي داود وأحمد وغيرهما عن أبي هريرة: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بجارية سوداء فقال: يا رسول الله إن على عتق رقبة مؤمنة فقال لها: «أين الله؟» فأشارت إلى السماء بإصبعها، فقال لها: «فمن أنا؟» فأشارت إلى النبي ﷺ وإلى السماء، تعنى: أنت رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «أعتقها فإنها مؤمنة»^(٢).

وفي رواية أخرجه الذهبي في العلو وزادها المزي على ابن عساكر في التحفة من طريق سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد، عن توبة العنبري، عن عطاء بن يسار قال: حدثني صاحب هذه الجارية نفسه ولم يسمه، قال: كانت لي جارية ترعى الحديث، وفيه: فمد النبي ﷺ يده إليها مستقهماً: «من في السماء؟» قالت: الله، قال: «فمن أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مسلمة»^(٣). قلت: لم يذكر المزي لفظ الحديث، وإنما اكتفى بذكر الإسناد فقط.

(١) أخرجه مسلم في ٥-كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٧-باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ٣٨١/١ ح رقم ٥٣٧، وأحمد في المسند ٤٤٧/٥، والطبراني في مسنده ص ١٥٠ ح رقم ١١٠٥، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٥٢٤/١٢ ح رقم ٤٩٩٣، والبيهقي في الكبرى كتاب الإيمان باب ما جاء في ولد الزنى ٥٧/١٠، كلهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن هلال به.

(٢) أخرجه أبو داود كتاب الأيمان والنذور باب في رقبة المؤمنة ٣ / ٢٣٠ ح رقم ٣٢٨٤، وأحمد في المسند ٢ / ٢٩١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٢ / ٥٢١ ح رقم ٤٩٩١، والطبراني في الأوسط ٣ / ٩٥، والبيهقي في كتاب الظهار باب وصف الإسلام ٧ / ٣٨٨، وإسناده حسن

(٣) أخرجه الذهبي في العلو ص ١١٩، ١٢٠ ح رقم ٢، طبعة دار الإمام الرواس بيروت تحقيق حسنبن علي السقاف الطبعة الثالثة ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م، وذكرها المزي في زياداته على ابن عساكر في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٨ / ٤٢٨، وإسناده حسن، فسعيد بن زيد من رجال مسلم وخلاصة القول فيه كما استفتت مما في التهذيب ٣٠٩/٢ أنه صدوق، وبقية روايته ثقات.

إن حديث الباب يوهم ظاهره التشبيه، وهو من مشكل الحديث، لا يختلف عند من يفرق بينهما، حيث تكلم عن أن الله جل جلاله مكاناً يحده، وهو يتنافى مع قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، [الشوري: ١١]

وقد اجتهد السادة العلماء المحدثون، ومن احتاج إليه من أصحاب الفنون الأخرى، في شرح الحديث بما لا يتنافى مع جلال الله تعالى وعظمته، وتنزيهه من مشابهته لمخلوقاته،

فأحسنوا وأجملوا وأفادوا بما لا مزيد عما قالوه.

قال ابن فورك: اعلم أن الكلام في ذلك الحديث من وجهين: أحدهما: في تأويل قوله ﷺ: «أين الله» مع استحالة كونه في مكان. والثاني: قوله ^٨: «إنها مؤمنة» من غير ظهور عمل منها.

[استعمال اللغة في بيان معنى الأينية]

- قال: فأما الكلام فيما يتضمن قوله ^٨: «أين الله؟» فإن ظاهر اللغة يدل من لفظة «أين» أنها موضوعة للسؤال عن المكان، ويستخبر بها عن مكان المسؤول عنه بـ «أين» إذا قيل: «أين هو؟»

قال: وذلك أن أهل اللغة قالوا: لما ثقل على أهل اللسان في الاستفهام عن المكان، أن يقولوا: أهو في البيت، أم في المسجد، أم في السوق، أم في بقعة كذا وكذا؟ وضعوا لفظة تجمع جميع الأمكنة، يستفهمون بها عن مكان المسؤول عنه بـ «أين» وهذا هو أصل معنى هذه الكلمة، غير أنهم قد استعملوها في غير هذا المعنى توسعاً أيضاً، تشبيهاً بما وُضع له.

قال: وذلك أنهم يقولون عند استعمال منزلة المستعلم عند من يستعمله: أين منزلة فلان منك؟ وأين فلان من الأمير.

قال: وقد يستعملوه في استعمال الفرق بين الرتبتين بأن يقولوا: أين فلان من فلان، وليس يريدون المكان والمحل من طريق التجاوز في البقاع، بل يريدون الاستفهام عن الرتبة والمنزلة، وكذلك يقولون: لفلان عند فلان مكاناً ومنزلة،

ومكان فلان في قلب فلان حسن، ويريدون بذلك: الرتبة والدرجة، في التقريب والتباعد، والإكرام والإهانة.

قال: فإذا كان ذلك مشهوراً في اللغة احتمل أن يقال: إن معنى قوله ^٨: «أين الله» استعلام لمنزلته، وقدره عندها، وفي قلبها. (١)

[أقوال المحدثين وغيرهم في توجيه حديث الباب، وما مثله من أحاديث الصفات لتقريب المعنى للناس]

قال ابن فورك: وقد أشارت إلى السماء، ودلت بإشارتها على أنه في السماء عندها، على قول القائل إذا أراد أن يخبر عن رفعة وعلو منزلة: فلان في السماء، أي: هو رفيع الشأن، عظيم المقدار.

قال: كذلك قولها: «في السماء» على طريق الإشارة إليها، تنبيهاً عن محله في قلبها ومعرفتها به.

قال: وإنما أشارت إلى السماء؛ لأنها كانت خرساء، فدلّت بإشارتها على مثل دلالة العبارة على نحو هذا المعنى.

قلت: قال ابن الملقن: رواية الشافعي صريحة في كونها كانت (ناطقة) وهي ما رواها البيهقي بسنده إليه قال: أبنا مالك، عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم، قال: «أتيت رسول الله ^٨ فقلت: يا رسول الله، إن جارية لي كانت ترعى غنما لي فجنّتها وقد فقدت شاة [من الغنم] فسألتها فقالت: أكلها الذئب...». (٢)

قال: وإذا كان كذلك لم يجز أن يحمل على غيره مما يقتضي الحد والتشبيه والتمكين في المكان والتكليف.

(١) مشكل الحديث وبيانه ص ٧٦ تحقيق دانيال جيماريه طبعة المعهد الفرنسي للدراسات

العربية بدمشق ٢٠٠٣ م طبع في سوريا

(٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ١٦٥/٨

قلت: وعليه، فالحديث ليس على ظاهره؛ لأن الله جل جلاله لا يكون في محل هو سبحانه قد خلقه! لذا وجب علينا تأويله -لما سيأتي-.

وتأويل مثل تلك المسائل، كان قد سبقنا إليه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في الصحيح، ففي تفسير سورة القصص من كتاب التفسير في الصحيح، قال الإمام البخاري: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] إلا ملكه، ويقال: إلا ما أريد به وجه الله! (١). وذكر عن أبي العالية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] خلقهن، وعن مجاهد قوله: ﴿اسْتَوَى﴾ علا على العرش (٢).

ومن قبل البخاري، كان الإمام مالك في أحد رأييه، حيث نقل عنه الإمام النووي قوله في تأويل حديث: «ينزل ربنا» فقال: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه: تنزل رحمته، وأمره، وملائكته (٣).

كما أنه يجب علينا أن نؤمن بما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، وهذا هو الموافق للآية الكريمة المحكمة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

قال -أي ابن فورك-: ومن أصحابنا من قال: إن القائل إذا قال: (إن الله في السماء) ويريد بذلك أنه فوقها من طريق الصفة، لا من طريق الجهة، على نحو قوله سبحانه: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾، [الملك: ١٦] لم ينكر ذلك.

- وأما قوله ﷺ: «اعتقها فإنها مؤمنة» فيحتمل أن يكون قد عرف إيمانها بوحى، فأخبر بذلك عن ظهور إشارتها التي هي علامة من علامات الإيمان. ويحتمل أن يكون سماها «مؤمنة» على الظاهر من حالها، وأن ذلك القدر يكفي من المطلوب من إيمان من يراد عتقه، وأنه لا يُعتبر بعد ذلك ظهور الأعمال، والوفاء

(١) صحيح البخاري الموضع المشار إليه قبل قليل ١١٢/٦.

(٢) صحيح البخاري ١٢٤/٩.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٣٦/٦، ٣٧.

بالعبادات^(١).

قال الإمام المازري ت ٥٣٦ هـ: إنما أراد النبي ﷺ أن يطلب دليلاً على أنها موحدة، فخطبها بما تفهم قصده، إذ من علامة الموحدين التوجه إلى السماء عند الدعاء، وطلب الحوائج؛ لأن العرب التي تعبد الأصنام، تطلب حوائجها من الأصنام، والعجم من النيران، فأراد ﷺ الكشف عن معتقدها هل هي من جملة من آمن؟ فأشارت إلى السماء، وهي الجهة المقصودة عند الموحدين كما ذكرنا. وقيل: إنما وجه السؤال بآين ها هنا، سؤال عما تعتقده من جلالة الباري سبحانه وعظمته.

وإشاراتها إلى السماء إخبار عن جلالته سبحانه وتعالى في نفسها، والسماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة قبلة المصلين، وكما لم يدل استقبال الكعبة على أن الله جلّت قدرته فيها، لم يدل التوجه إلى السماء والإشارة، على أن الله عز وجل حالٌ فيها^(٢).

قال القاضي عياض ت ٥٤٤ هـ: لا خلاف بين المسلمين قاطبة محدثهم وفقهيهيم، ومتكلمهم، ومقلدهم، ونظارهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله: ﴿أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾، أنها ليست على ظاهرها، وأنها متأولة عند جميعهم.

قال: أما من قال منهم، بإثبات جهة فوق لله تعالى، من غير تحديد، ولا تكييف، من دهماء المحدثين، والفقهاء، وبعض المتكلمين منهم، فتأول «في السماء» بمعنى «على».

(١) مشكل الحديث وبيانه ص ٧٦، ٧٧ تحقيق دانيال جيماريه.

(٢) المعلم بفوائد مسلم ١/١٧٧.

قال: وأما دهماء النظار، والمتكلمين، وأصحاب الإثبات والتنزيه المحيلين، أنه يختص بجهة، أو يحيط به حد، فلهم فيها تأويلات بحسب مقتضاها، منها ما تقدم ذكره في كلام الإمام أبي عبد الله^(١).

قال: والمسألة بالجملة وإن تساهل في الكلام فيها بعض الأشياخ المقتدى بهم من الطائفتين، فهي من معوصات مسائل التوحيد.

قال: ويا ليت شعري ما الذي جمع آراء كافة أهل السنة والحق على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكير في الذات كما أمروا، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلموا، وأطبقوا على تحريم التكيف والتخييل والتشكيل؟ وأن ذلك من وقوفهم وحيرتهم غير شك في الوجود أو جهل بالموجود، وغير قادح في التوحيد، بل هو حقيقة عندهم، ثم يُسامح بعضهم في فصل منه بالكلام في إثبات جهة تخصه أو يشار إليه بحيز يحاذيه.

قال: وهل بين التكيف من فرق، أو بين التحديد في الذات والجهات بون؟! قال: لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه سبحانه ﴿الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، [الأنعام: ١٨] وأنه استوى على عرشه، مع التمثيل بالآية، الجامعة للتنزيه الكلي، الذي لا يصح في معقول سواه، من قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، عصمة لمن وفقه الله وهداه^(٢).

وقال النووي رحمه الله تعالى: اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف، أو كلهم، أنه لا يُتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزّه عن

(١) يقصد الإمام أبي عبد الله المازري كما في النص السابق.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٢ / ٤٦٥، ٤٦٦

التجسم، والانتقال، والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققهم، قال: وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين، أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول، والفروع، ذا رياضة في العلم. ^(١) قلت: وكان هذا صنيع البخاري السابق.

وقال في موضع ثان: هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان.

أحدهما: الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات.

والثاني: تأويله بما يليق به، فمن قال بهذا، قال: كان المراد امتحانها، هل هي موحدة، تقر بأن الخالق المدبر الفعال هو الله وحده، وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة؟ وليس ذلك لأنه منحصر في السماء، كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك؛ لأن السماء قبله الداعين، كما أن الكعبة قبله المصلين، أو هي من عبدة الأوثان، العابدين للأوثان التي بين أيديهم.

قال: فلما قالت: **(في السماء)**، علم أنها موحدة، وليست عابدة للأوثان ^(٢).

وقال في موضع ثالث معلقاً على حديث «ينزل ربنا»: هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء، سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان.

قال: ومختصرهما، أن أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين: أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٩/٣.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢٤/٥.

مراد، ولا يتكلم في تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات، وسائر سمات الخلق.

والثاني مذهب أكثر المتكلمين، وجماعات من السلف، وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي: أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواظنها. قلت: وكان هذا أيضاً صنيع البخاري كما مر قبل قليل.

قال: فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين.

أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه: تنزل رحمته، وأمره، وملائكته، كما يقال فعل السلطان كذا، إذا فعله أتباعه بأمره.

والثاني: أنه على الاستعارة، ومعناه: الإقبال على الداعين بالإجابة واللفظ، والله أعلم^(١).

وقال الفخر الرازي: إن لفظ (أين) كما يجعل سؤالاً عن المكان، فقد يجعل سؤالاً عن المنزلة والدرجة، يقال أين فلان من فلان، فعمل السؤال كان عن المنزلة، وأشار بها إلى السماء، أي هو رفيع القدر جداً، وإنما اكتفى منها بتلك الإشارة: لقصور عقلها، وقلة فهمها^(٢).

والله تعالى أعلى وأعلم، وأعز وأحكم

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٦ / ٣٦، ٣٧

(٢) أساس التقديس في علم الكلام ص ١٢٦ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بيروت الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م

المطلب الثاني

دراسة بينية تطبيقية لحديث الأمر بالشرب من ألبان وأبوال الإبل.

عن قتادة، أن أنساً رضي الله عنه حدثهم، أن ناساً من عكل وعرينة قدموا المدينة على النبي ^١ وتكلموا بالإسلام، فقالوا: يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع، ^(١) ولم نكن أهل ريف، واستوخموا المدينة، ^(٢) فأمرهم رسول الله ^٣ بذود، ^(٣) وراع، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فانطلقوا حتى إذا كانوا ناحية الحرة، ^(٤) كفروا بعد إسلامهم، وقتلوا راعي النبي ^٥ واستاقوا الذود، فبلغ النبي ^٦ فبعث الطلب في آثارهم، فأمر بهم فسمروا أعينهم ^(٥)، وقطعوا أيديهم، وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم ^(٦).

(١) ومعنى أهل ضرع أنهم أهل بادية لا من أهل المدن، النهاية مادة: ريف ٢ / ٢٩٠

(٢) ومعنى: استوخموا المدينة أي استنقلوها ولم يوافق هواؤها أبدانهم، (انظر: النهاية مادة: وخم ١٦٤ / ٥

(٣) ومعنى ذود: هو من الإبل ما بين الثنتين إلى التسع. وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر. النهاية مادة: ذود ٢ / ١٧١.

(٤) ومعنى: الحرة: الأرض ذات الحجارة السود. النهاية، مادة: حرر ١ / ٣٦٥

(٥) ومعنى سمروا: هو أن حمى لهم مسامير الحديد، ثم كحلهم بها. (النهاية، مادة: سمر ٢ / ٣٩٩

(٦) أخرجه البخاري كتاب المغازي باب قصة عكل وعرينة ٥ / ٣٢٩ ح رقم ٤١٩٢، عن عبد الأعلى بن حماد: حدثنا يزيد بن زريع: حدثنا سعيد، عن قتادة، ومسلم كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات باب حكم المحاربين والمرتدين ٣ / ١٢٩٦ ح رقم ١٦٧١ عن يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة. كلاهما عن هشيم. (واللفظ ليحيى) قال: أخبرنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب وحמיד، ثلاثتهم (قتادة وعبد العزيز بن صهيب وحמיד) عن أنس بن مالك به. واللفظ للبخاري

عند الاستفادة من الدراسة البيئية لفهم هذا النص الموهم، كان من المهم جداً الوقوف على طبيعة حياة هؤلاء الناس قبل قدومهم المدينة المنورة، فإنهم في النظرة الأولى كما نص الحديث، أنهم أهل بادية، وأهل البادية يكونون من الأعراب.

وقد قسمهم القرآن إلى ثلاثة أقسام، قال الله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١٧﴾ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٨ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَّا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنْ أَلَّ اللَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٧-٩٩] فيتمتع الثلاثان بصفات شديدة وغلظة وعنف، والثالث الباقي ليس كذلك.

وكان جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه عند حديثه مع النجاشي قد وصف حال بعض هؤلاء البدو فقال: «أيها الملك، كنا قوما أهل جاهلية، نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسيء الجوار، يأكل القوي منا الضعيف»،^(١)

إن القوم إذاً كانوا من الأعراب، والتعرب كان منهياً عنه لمن أسلم وهاجر. ومن أراد أن يتعرب مرة أخرى، كان عليه أن يستأذن من النبي ﷺ في ذلك. ففي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع، أنه دخل على الحجاج فقال: يا ابن الأكوع، ارتددت على عقبيك؟ تعربت؟ قال: لا، ولكن رسول الله ﷺ أذن لي في البدو.^(٢)

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣ / ٢٦٦ ح رقم ١٧٤٠ وإسناده حسن

(٢) أخرجه البخاري كتاب الفتن باب التعرب في الفتنة ٩ / ٥٢ ح رقم ٧٠٨٧ ومسلم كتاب الإمارة باب تحریم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه ٣ / ١٤٨٦ ح رقم ١٨٦٢ كلاهما (البخاري ومسلم) عن قتيبة بن سعيد، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع

والأعراب قوم لهم خصائصهم وحيواتهم التي تختلف عن أهل الحضر ومعيشتهم، فقد يقل الماء أو ينعدم، فلا يجدون إلا أبوال الإبل، فاستساغوها وتعودوا عليها، وقد يأكلون الميتة، فلما جاء القوم إلى المدينة ليعرفوا الإسلام، وبقوا فيها أياماً، وجدوها على غير طبيعتهم ومناخهم، وحيواتهم. فوجدوا أن ماءها ليس كما تعودوا عليه، والطعام غير الطعام، والمناخ غير المناخ، فمرضوا.

فلما شربوا ما تعودوا عليه من شرب أبوال الإبل، صحوا، وعادوا لطبيعتهم الشديدة، وحيواتهم الغليظة التي بنيت على ما سبق، بالإضافة للنهب والسلب، واهتبال الفرص، فقاموا - ولم يكونوا تأثروا بمكثهم مدة في المدينة - وكما يقولون: الطبع يغلب التطبع.

فاهتبلوا فرصة وجود عدد قليل من رعاة إبل الصدقة في عوالي المدينة، فقتلوه، وساقوا الإبل أمامهم، فعلم النبي ﷺ، فأرسل في إثرهم، وكان الجزاء من جنس العمل. ونزلت آية المائدة.

إذا فالأمر ليس كما يطنطن من يريد أن يعكر على السنة النبوية بأنها تأمر الناس بشرب أبوال الإبل عند المرض، فهذا لم يقله النبي ﷺ. وكون أنه من الممكن استخراج بعض الأدوية منه، فهذا غير مستغرب في علم صناعة الدواء، إذ البنسيلين كان أول اكتشافه كما هو معروف ومشهور من العفن.

وهناك من المضادات الحيوية، عبارة عن مركبات تنتجها البكتيريا والفطريات، وهي قادرة على قتل أو تثبيط أنواع البكتيريا المنافسة. وفهم الحديث في سياقه وملابساته وسبب وروده يريح القارئ والمستمع، ويرفع الحرج عن فهم بعض الروايات الموهمة.

والله تعالى أعلى وأعلم وأعز وأحكم

المطلب الثالث

دراسة بينية تطبيقية

لتقرير ما يعرف: بالتعديل الفعلي لدى النقاد، ودور الأصوليين في تقرير هذه المسألة، ذلك من خلال كتب وتطبيقات الأصوليين والمحدثين في باب الجرح والتعديل. (١)

في البداية أود أن أوضح أن المقصود بالتعديل هنا ليس وصف الراوي بأنه قد ثبتت له صفة العدالة التي هي أحد شقي التوثيق، وإنما أقصد: التعديل الذي يترتب عليه تصحيح الحديث أو تحسينه، ويفهم من القرائن، وعليه: **فالتعديل قسمان: قولي، وفعلي، ويسمى الأخير بالتعديل الضمني.** وقد يُعرف بالتعديل بالرواية. وأقصد بالتعديل القولي: هو أن ينص أحد النقاد على راوٍ ما بأنه ثقة أو فوق ذلك، أو صدوق أو نحوه، بما يعني قبول حديثه والاحتجاج به. وأقصد بالتعديل الفعلي، أو الضمني، أو بالرواية: هو الذي يستنتج من فعل الناقد، وصنيعه عند تصحيحه أو تحسينه لحديث لم يتابع عليه.

[النقطة الأولى: صور التعديل الضمني]

- أن يقوم أحد النقاد بتخريج حديث ما بإسناده، بالحكم على الحديث بالصحة، أو الحسن، ولا يكون له متابع، يجعلنا نقول إن التحسين أو التصحيح حصل بمجموع الكل.
- أو يكون أحد النقاد الذين لا يروون إلا عن من يحتجون بروايته- فيشمل الثقة والصدوق- فيروي عن راوٍ بعد أن يسميه، فيكون ذلك تعديلاً فعلياً، أو ضمناً منه لذلك الراوي.
- أو يحتج أصحاب الصحيح براوٍ معين، كاحتجاجهم بفضيل بن سليمان

(١) قد استفدت من بحث لي بهذا العنوان في كتابة هذا المطلب كتبه سنة ٢٠١٨م.

النميري فهو توثيق ضمني له^(١).

■ أو يفتي الناقد بفتوى في غير مسائل الاحتياط، ولا يكون لهذه الفتوى إلا هذا الحديث، فيكون ذلك تعديل ضمني منه لكل رواة هذا الحديث، ولو لم يصرح بذلك.

■ أو يوصف الرجل بأنه اشتهر بتولي إمامة الصلاة، أو تولى القضاء، أو كان مزكياً للشهود، معدلاً لهم، أو مؤذناً، فإنهم لا يولون ذلك إلا العدول، المعروفين، المؤتمنين، غير المتهمين. بما يعني قبول روايته غالباً والاحتجاج بها، أو قبول عدالتهم ضمناً على الأقل، ويتبقى أمر الضبط.

■ أو يشترط صاحب الكتاب أن لا يخرج إلا عن ثقة، كما يفعل ابن الجارود ت ٣٠٧ هـ وابن خزيمة ت ٣١١ هـ، وابن السكن ت ٣٥٣ هـ، وابن حبان ت ٣٥٤ هـ، والحاكم ٤٠٥ هـ، والضياء المقدسي ت ٦٤٣ هـ، فإذا خرج عن أحد كان توثيقاً ضمناً، منهم لمن خرجوا لهم.

قال الذهبي: (المنتقى في السنن) مجلد واحد في الأحكام، ولا ينزل فيه عن

رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد^(٢).

قال ابن حزم: أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم، وصحيح ابن

السكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ ت ٣٤٠ هـ^(٣).

قال الذهبي: ومن مصنفات القاسم بن أصبغ كتاب: المنتقى، وهو كصحيح مسلم في

(١) قال الحافظ: فضيل ابن سليمان النميري بالنون مصغر أبو سليمان البصري صدوق له خطأ كثير من الثامنة مات سنة ثلاث وثمانين -قلت: أي ومائة-، وقيل غير ذلك. ع. التقريب ص ٤٤٧ ت رقم ٥٤٢٧، وقد تتبعت مروياته عندهما فوجدتهما قد احتجا به.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٤٠ أثناء ترجمته لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٠٢.

الصحة^(١).

وقال الذهبي في الموقظة: من لم يُوثَّق ولا ضَعِفَ، فإن خُرَجَ حديثٌ هذا في الصحيحين، فهو مُوثَّقٌ بذلك. وإن صحَّح له مثلُ الترمذي وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً. وإن صحَّح له كالدارقطني والحاكم، فأقلُّ أحواله: حُسْنُ حديثه.^(٢)

[النقطة الثانية: التعديل الفعلي في كلام الأصوليين]:

قال أبو حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ في التعديل بالفعل من المنحول: وقد اختلفوا في الاكتفاء به، وله صورتان:

إحدهما: أن يروي المستجمع لخلال التعديل حديثاً عن شخص ويقتصر عليه، فهل يجعل ذلك تعديلاً؟ والمختار: أن ذلك كالتعديل من مالك، ومن كل محدث لا يستجيز نقل الأحاديث الضعيفة، وإلا فلا.

والصورة الثانية: أن يعمل بموجب حديث لم ينقله إلا رجل واحد، هل يجعل ذلك تعديلاً؟ فيه خلاف، والمختار أنه إن أمكن حمل عمله على الاحتياط، فلا، وإن لم يمكن فهو كالتعديل؛ لأنه محصل للثقة.^(٣)

ومعنى الصورة الأولى: أن يروي عنه ثقة من الثقات، كمالك وغيره ممن لا يروي إلا عن الثقات، كما سيرد ذكر بعضهم بعد قليل، كما عند السخاوي في الفتح.

والصورة الثانية: أن يحتج بحديث فيه راوٍ عليه مدار الحديث، ويكون هذا الحديث محل احتجاج في غير مسائل الاحتياط، كالترغيب والترهيب وفوائد الأعمال، والقصص، فإنهم قد يتساهلون فيها، فهو تعديل له، لاحتجاجة به، وسيرد توضيح هذه المسألة بعد قليل، تحت عنوان: التعديل الفعلي عند المحدثين.

(١) تاريخ الإسلام ١٩٣/٢٥ طبعة دار الكتاب العربي بيروت.

(٢) الموقظة ص ٧٨ تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

(٣) المنحول للغزالي ص ٣٥٤

هذا... وقد ذكر الحافظ السخاوي جملة من الرواة الذي لا يروون إلا عن الثقات، فقال: ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد ت ٢٤١هـ، وبقي بن مخلد ت ٢٧٦هـ، وحريز بن عثمان ت ١٦٣هـ، وسليمان بن حرب ت ٢٢٤هـ، وشعبة ت ١٦٠هـ، وعبد الرحمن بن مهدي ت ١٩٨هـ، ومالك ت ١٧٩هـ، ويحيى بن سعيد القطان ت ١٩٨هـ.^(١)

* وقال أبو المعالي عبد الملك الجويني ت ٤٧٨هـ: التعديل والجرح يقعان على وجهين: أحدهما: التصريح. والثاني: الضمن. قال: فأما وقوعهما تصريحاً، فقد قال قائلون: لا بد من ذكر أسبابها جميعاً.... قال: فأما التعديل والجرح الواقعان ضمناً -فلتقع البداية بالتعديل-، فمما عُد في التعديل ضمناً:

- إطلاق الرجل العدل الرواية عن الرجل، من غير تعرض له بجرح أو تعديل، فهذا مما اختلف في المحدثون والأصوليون: فذهب ذاهبون إلى أن إطلاق الرواية تعديل. ومنع آخرون ذلك. قال: والرأي فيه عندي التفصيل، فإن ظهر من عادة ذلك الراوي الانكفاف عن الرواية عمن يتغشاه ريب، واستبان أنه لا يروي إلا عن موثق به، فرواية مثل هذا الشخص تعديل. قال: وإن تبين من عادته الرواية عن الثقة والضعيف، فليست روايته تعديلاً، وإن أشكل الأمر، فلم يوقف على عادة مطردة لذلك الراوي في الفن الذي أشرنا إليه، فلا يُحكم بأن روايته تعديل. وهذا من أصناف ما يعد تعديلاً ضمناً.

(١) فتح المغيث للسخاوي: ٢ / ٢٠٠: ٢٠١، وإذا كتبت أخي القارئ في بحث المكتبة الشاملة أو الجامع الكبير للتاريخ الإسلامي عبارة: (كان لا يحدث إلا عن ثقة) سيخرج لك جملة لا بأس بها من النقاد غير المذكورين. وكان الدكتور وصي الله بن عباس قد جمع ٣٦ راوياً في بحثه: من لا يروي إلا عن ثقة.

قال: ومما يذكر في هذا القسم: عملُ الراوي بما رواه، مع ظهور إسناد العمل إلى الرواية، وقد قال قائلون: إنه تعديل، وقال آخرون: ليس بتعديل.
قال: والذي أرى فيه أنه إذا ظهر أن مستند فعله ما رواه، ولم يكن ذلك من مسالك الاحتياط، فإنه تعديل، وإن كان ذلك في سبيل الاحتياط لم يقض بكونه تعديلاً، فإن المتحرج قد يتوقى الشبهات، كما يتوقى الجليات، وهذا ينعطف أيضاً على الثقة واعتبارها. (١)

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن علي المازري ت ٥٣٦ هـ: ذكر أبو المعالي أن التعديل يكون تصريحاً، ويكون ضمناً، فأما التصريح فهو ما تقدمت العبارة عنه، كقولنا: عدل رضي، قال: وأما الضمن فإن العلماء مختلفون في الراوي العدل إذا روى عن رجل سماه حديثاً؛ هل تكون روايته للحديث عنه تعديلاً له، أم لا؟ وذكر الخلاف في المسألة، وهذا لا ينفي كلام المازري عن التعديل الضمني، فهو قد وقع في كلامه. (٢)

[النقطة الثالثة: التعديل الفعلي في كلام المحدثين]

يرى الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤ هـ أن عمل العالم وفتياه على وفق حديث يستلزم صحته إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، وهذا يُعد من التعديل الضمني لرجال هذا الحديث، إذا لم يكن في الباب غيره، ولم يكن في مسائل الاحتياط.

قال الحافظ ابن كثير: وكذلك فُتيا العالم أو عمله على وفق حديث، لا يستلزم تصحيحه له، قلت: - القائل ابن كثير - وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غير

(١) البرهان في أصول الفقه ٢ / ٦٢٣، ٦٢٤ لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد

الله الجويني الطبعة الأولى قطر ١٣٩٩ هـ.

(٢) إيضاح المحصول من برهان الأصول لأبي عبد الله محمد بن علي المازري ص ٤٧٣ تحقيق د. عمار الطالبي طبعة دار الغرب الإسلامي الأولى بدون.

ذلك الحديث، أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه. (١)

وقال الحافظ العراقي ت ٨٠٦هـ: إن العدالة تثبت: إما بالتتصيص عليها كالمصرح بتوثيقهم، وهم كثير، أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له. قال: فالعدالة أيضاً تثبت بذلك. (٢)

قلت: وهو التعديل الضمني، أو التعديل الفعلي، أو التعديل بالرواية. وقال السخاوي في الفتح: قال ابن المنير في الكفيل: (٣) للتعديل قسمان: صريحي، وغير صريحي.

قال: فالصريحي واضح، وغير الصريحي، وهو الضمني، كرواية العدل، وعمل العالم.

قلت: وقوله: رواية العدل وعمل العالم يحتاج إلى تفصيل، وقد أعرض ابن المنير عنه؛ لأنه يكتب للمشتغلين بالفن؛ واحتراماً لعقول من يكتب لهم، حيث كان هذا مستواهم الفكري والمعرفي في التخصص، وقد سبق بيانها قبل قليل.

(١) الباعث الحديث ص ٩٧

(٢) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ص ٤٨

(٣) قال في كشف الظنون ٢ / ١١٠: الكفيل بمعاني التنزيل، وهو تفسير العماد الكنه، قاضى اسكندرية النحوي المتوفى سنة عشرين وسبع مائة، وكان ممن استوطن غرناطة بالأندلس وهو تفسير ضخم في ثلاث وعشرين مجلدة كبيرة، أما ابن المنير فهم غير واحد وكانوا من الإسكندرية، فقد يكون ناصر الدين أحمد ابن محمد بن منصور المعروف بابن المنير الإسكندري، ت ٦٨٣ هـ صاحب المتواري على تراجم أبواب البخاري، وله مؤلفات شتى في التفسير، أو أخوه زين الدين على بن محمد بن منصور المعروف أيضاً بابن المنير الإسكندري ت ٦٩٥ هـ له شرح على البخاري في عدة أسفار لم يعمل عليه مثله، وحواش على شرح ابن بطلال، وشرح على خصوص التراجم، وضياء المتلالي في تعقب إحياء الغزالي. انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١ / ٢٦٩-٢٧٠، ويكون الذي ذكره صاحب كشف الظنون هو الأول، أما بالنسبة لسنة الوفاة فلا أستبعد منه وقوع الخطأ فيه.

قال السخاوي: ورده الخطيب، بأنه قد لا يعلم عدالته ولا جرحه، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رويوا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنهم غير مرضيين، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب. **قلت:** وذلك لأن الرواية التي تكون بقيد أصحابها، ويعلم من يروي عنه، فهذا يعتد بها، أما من كان لا يعلم، أو جرح فلا يعتد بها. قال: وكذا خطأه الفقيه أبو بكر الصيرفي، وقال: لأن الرواية تعريف، أي: مطلق تعريف،

يزول جهالة العين بها بشرطه، والعدالة بالخبرة، والرواية لا تدل على الخبرة.^(١) **قلت:** إن الرواية لا تكون تعريفاً على كل الأحوال، بل إن منها ما هو تعريف، ومنها ما هو تعريف وتعديل، فإذا روى اثنان عن واحد فقط ولم يتكلما عنه، فهذا تعريف، وإذا كان الناقد لا يروي إلا عن عدل، فهذا الشرط (العدالة) جعل الرواية تعريف، وتعديل.

ففي ترجمه أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني، في تهذيب التهذيب: قال: ذكره النسائي في شيوخه، وقال: ثقة، هكذا ذكره أبو القاسم... وقال الذهبي في الطبقات: أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف، قلت: - القائل ابن حجر - بل يكفي في رفع جهالة عينه: رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله: توثيقه له.^(٢) أ. هـ.

فهذا الحافظ ابن حجر اعتبر تخريج النسائي للراوي تعريفاً، وذكره له في شيوخه فيه تعديل، فرواية النسائي هنا قد جمعت بين التعريف والتعديل. فمن الرواية ما يكون تعريفاً وتعديلاً، كرواية النسائي هنا، وهو ما اعتمده الحافظ في التهذيب في ترجمة هذا الراوي وقام بتصحيح حديثه.

(١) فتح المغيث للسخاوي: ١٩٩/ ٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١ / ٧٧ ت رقم ١٥٦.

أما من روى عن الثقات أنهم رَوَوْا عن غير واحد من المتهمين فهم قد نصوا عليهم، وعرفهم النقاد، وقصة أبان بن أبي عياش مع يحيى بن معين مشهورة، حيث أخرج الخطيب عن أبي بكر بن الأثرم قال: رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتبه.

فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل إنك تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟! فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان، فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر، عن أبان، لا عن ثابت.^(١)

وكان ابن عدي يقول في ترجمة شيخه عبد الله بن حفص الوكيل: شيخ ضريب، كتبت عنه بسر من رأى، كان يسرق الحديث، وأملي عليّ من حفظه أحاديث موضوعة، ولا أشك أنه هو الذي وضعها.

ثم ذكر جملة منها، وعقب على إحداها بقوله: وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وكذب بارد، ولم يحسن وضعه، وذلك أن معتمر لا يروي عن الأوزاعي شيئاً، وأخرى بقوله: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد، وضعه شيخنا هذا، وهذه

الألفاظ التي في هذا الحديث لا تشبه ألفاظ الأنبياء.^(٢)

[النقطة الرابعة: الوقوف على التعديل الفعلي عند الترمذي واعتماد ابن حجر له]

إن ذلك يكون ذلك بمتابعة أقوال الترمذي عن أي حديث في جامعه بأنه غريب، وبجواره التصحيح أو التحسين؛ إذ معنى ذلك أن الحديث عنده ليس له إلا هذا الوجه، ولذا عبر عنه بوصف غريب، من غير النظر في كون الحديث له متابعات، أو لا،

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢ / ١٩٢ رقم ١٥٨٠

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ٢٦٥

حتى لو ظهر بعد ذلك وجود متابعات للراوي عند البخاري أو غيره؛ لأنه رحمه الله تعالى لما وصف الحديث بالغربة، كان وقتها عنده ليس له إلا طريق واحد، وعليه فقد تم التحسين أو التصحيح.

لكن من المهم جداً التأكد أن وصف الترمذي للحديث بالغربة ليس للمتن بل للسند؛ لأن الوصف بالغربة قد يكون للمتن، وقد يكون للسند، كما هو مقرر. ومعنى كون الترمذي قد صحح حديث البعض، مع وصفه للحديث بالغربة أن رواته لم ينزلوا عن درجة ثقة، وكذلك لو حسن الحديث، فإن رواته أو بعضهم لم ينزلوا عن درجة صدوق، إذ من الممكن في هذه الحالة أن يكون التحسين أو التصحيح قد نشأ نتيجة المتابعات، وحصل من حيث المجموع.

فهذا عبد الله بن عبيد الديلي، قد جمع بين كونه معروفاً لكونه كان مؤذناً، وبين تحسين الترمذي لحديثه، لذا عبر الحافظ بأنه عند الترمذي صدوق معروف. قال الحافظ في تعجيل المنفعة: هو عبد الله بن عبيد الديلي عن عديسة بنت أهبان بن صيفي، وعنه: حماد بن زيد، وروح، أخرج حديثه أيضاً الترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف^(١).

حيث قال الترمذي: حدثنا علي بن حجر قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن عبد الله بن عبيد، عن عديسة بنت أهبان بن صيفي الغفاري، قالت: جاء علي بن أبي طالب إلى أبي فدعاه إلى الخروج معه، فقال له أبي: «إن خليلي وابن عمك عهد إلى إذا اختلف الناس أن أتخذ سيفاً من خشب» فقد اتخذته، فإن شئت خرجت به معك، قالت: فتركه: قال: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد^(٢).

وقال ابن ماجه: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا صفوان بن عيسى، حدثنا عبد الله ابن

(١) تعجيل المنفعة ٧٥٠/١ ت رقم (٥٦٤).

(٢) الترمذي كتاب الفتن باب ما جاء في اتخاذ سيف من خشب في الفتنة ٤/٤٩٠ ح رقم ٢٢٠٣

عبيد مؤذن مسجد حُردان،^(١) قال: حدثتني عديسة بنت أهبان، قالت: لما جاء علي بن أبي طالب هاهنا، البصرة، دخل على أبي، فقال: يا أبا مسلم، ألا تعينني على هؤلاء القوم؟ فنكره بنحوه.^(٢)

والحمد لله رب العالمين

(١) ويقال: مسجد جزادان، وقيل: جرادر، وهو مسجد المسارج، وهو مسجد عتبة بن غزوان، ويعرف بمسجد جرادر، ويقال: شرادار المسارج. تهذيب الكمال ٢٦٢/١٥ ت رقم ٣٤٠٨ وانظر: ٢٠٩/١٣ ت رقم ٢٨٩٠ وانظر: ١٨ / ٤٧٤ ت رقم ٣٥٩٣ وانظر: ١٤٩/٣٣ ت رقم ٧٢٥٩ وانظر: ٢٤٠/٣٥ ت رقم ٧٨٩٢.

(٢) ابن ماجه كتاب الفتن باب ١٠ - باب التثبت في الفتنة ١٠٨ / ٥ ت رقم ٣٩٦٠

الخاتمة

من أبرز النتائج:

- ❖ لا غنى عن الدراسة البيئية في توضيح بعض قضايا الفن.
- ❖ ضرورة الاستعانة بالتخصصات الأخرى في تحرير بعض مسائل الحديث وعلومه.
- ❖ ضرورة استعانة الباحثين في الحديث وعلومه بفنون مثل: اللغة والعقيدة والأصول وغيرها.
- ❖ الدراسة البيئية تنقل الباحث من الناحية العلمية عندما يكون ملماً بأبعاد المسألة المرادة.

التوصيات:

- ❖ عمل ورش أو دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في المجالات الشرعية التي تعينهم على دمجها عند التعرض لمسألة ما.
- ❖ ضرورة أن يقوم الباحثون من أعضاء هيئة التدريس في الكتابة في موضوعات لها جوانب أخرى غير الحديث وعلومه.
- ❖ إطلاق مؤتمر يهتم بالدراسات البيئية في العلوم الشرعية واللغوية.
- ❖ من الضروري أن تكون حلقات النقاش (السيمنار) داخل الأقسام العلمية مشتملة على هذا النوع من الدراسة.
- ❖ اشتراط أن يكون هناك بحث واحد على الأقل يشتمل على دراسة بيئية في التخصص عند الترقية لدرجة أستاذ مساعد أو أستاذ.

والله تعالى أعلى وأعلم وأعز وأحكم

قائمة المصادر والمراجع

- اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم المشقي ت ٧٧٤ هـ تحقيق أحمد محمد شاكر طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الثانية. بدون
- أساس التقديس في علم الكلام طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل ت ٥٤٤ هـ تحقيق شيخنا أ. د. يحيى إسماعيل حبلوش طبعة دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- إيضاح المحصول من برهان الأصول لأبي عبد الله محمد بن علي المازري ص ٤٧٣ تحقيق د. عمار الطالبي طبعة دار الغرب الإسلامي الأولى بدون.
- البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت ٧٩٤ هـ طبعة دار الكتبي الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي المصري ت ٨٠٤ هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، طبعة دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الطبعة الأولى قطر ١٣٩٩ هـ
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت ٧٤٨ هـ تحقيق عمر عبد السلام التتمري طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت ٢٧٦ هـ طبعة المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراف، الثانية - مزيدة ومنقحة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني ت ٧٤٢ هـ وبهامشه كتاب النكت الظراف علي الأطراف للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ تحقيق عبد الصمد شرف الدين طبعة الدار القيمة بومباي الهند، والمكتب الإسلامي بيروت ، الثانية ١٩٨٣م
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر، ١٩٩٦م
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف ابن الزكي عبد الرحمن المزني ت ٧٤٢ هـ، تحقيق الدكتور بشار عواد بيروت طبعة مؤسسة، السادسة، ١٩٩٤م
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق: محمد عوامة طبعة دار الرشيد سوريا ١٤٠٦ هـ
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ طبعة مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ
- النقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦ هـ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان المدينة المنورة، المكتبة السلفية. الأولى، ١٩٦٩م
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ تحقيق د. محمود الطحان ت ١٤٤٤ هـ طبعة مكتبة المعارف - الرياض
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسننه وأيامه، المعروف بين العالمين باسم: (صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، طبعة دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ

- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر عن أصل بخط الريع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي الطبعة الأولى ١٩٣٨م طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مصر
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٣ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى الحلبي بدون.
- سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ، دار الريان للتراث ١٩٨٨م
- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، الترمذي ت ٢٧٩ هـ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ج ١، ٢، ١، ومحمد فؤاد عبد الباقي ج ٣، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف ج ٤، ٥، طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٩٢م
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت ٤٥٨ هـ، طبعة دار المعرفة، الرياض. بدون.
- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ت ٣٢١ هـ تحقيق شعيب الأرنؤوط طبعة مؤسسة الرسالة، الأولى ١٩٩٤م
- العلو للذهبي طبعة دار الإمام الرواس بيروت تحقيق حسن بن علي السقاف الطبعة الثالثة ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م،
- فتح الباري بشرح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، طبعة المكتبة السلفية - مصر، الطبعة السلفية الطبعة الأولى ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٢٠٩هـ، تحقيق الشيخ علي حسين بيروت، طبعة دار الإمام الطبري الطبعة الثانية. ١٩٩٢م - قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي ٤٨٩ هـ تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٩م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله، الشهير بـ (حاجي خليفة) و بـ كاتب جلبي ت ١٠٦٧ هـ عني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين ياللقايا، المدرس بجامعة إسطنبول - والمعلم رفعت الكليسي طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول ١٩٤١ م ١٣٦٠ هـ ١٩٤٣ م ١٣٦٢ هـ
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥هـ، تحقيق يحيى مختار غزالي بيروت، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٨م
- مشكل الحديث وبيانه ص ٧٦ تحقيق دانيال جيماريه طبعة المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ٢٠٠٣ م طبع في سوريا.
- المجموع شرح المذهب لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) تصحيح: لجنة من العلماء طبعة إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن (الأخوي) - القاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٣٤٧ هـ
- المسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري ت ٢٠٤ هـ تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي طبعة دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- المسند لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ت ٢٤١ هـ تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي طبعة مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢١ هـ
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور بين العالمين باسم صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

النيسابوري ت ٢٦١ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

■ المُعَلِّم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمِي المازري المالكي ت ٥٣٦ هـ تحقيق فضيلة الشيخ محمد الشاذلي طبعة الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، الثانية، ١٩٩١م

■ المعجم الأوسط: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـ حققه وخرجه وفهرسه أيمن صالح شعبان وسيد أحمد إسماعيل طبعة دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى. ١٩٩٦م

■ المنحول من تعليقات الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت ٥٠٥ هـ تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو طبعة دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

■ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، الثانية، ١٣٩٢

■ المنهاج في شعب الإيمان للحسين بن الحسن الجرجاني لأبي عبد الله الحلي ت ٤٠٣ هـ تحقيق حلمي محمد فودة طبعة دار الفكر، الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

■ الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة طبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية بطلب الثانية، ١٤١٢ هـ

■ النهاية في غريب الحديث: للإمام مجد الدين أبي السعادات بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ت ٦٠٦ هـ تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

والحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	ص
	مقدمة البحث :	٢٠٨
	التمهيد : الدراسات البيئية: [معناها، فائدتها، مميزاتها، عيوبها]	٢١٠
	المطلب الأول: دراسة بيئية تطبيقية لحديث الجارية	٢١٦
	المطلب الثاني: دراسة بيئية تطبيقية لحديث الأمر بالشرب من ألبان وأبوال الإبل	٢٢٥
	المطلب الثالث: دراسة بيئية تطبيقية لتقرير ما يُعرف: بالتعديل الفعلي لدى النقاد.	٢٢٨
	الخاتمة :	٢٣٨
	المصادر والمراجع :	٢٣٩
	المحتويات :	٢٤٤